

الفهرس

476364		
1044	قانون معدل لقانون الاحتماءات العامة	قانون،ؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٦
1011	قانون معدل لقانون بنك الانماء الصناعي	قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۲۲
104.	قانون معدل لقانون الادارة العامة	قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦
1041	قانون معدل لقانون الاحوال المدنية	قانون مؤقت رقم (۲۶) لسنة ۱۹۶۲
1011	قانون تنفيذ الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الحط الحديدي	فانون مؤقت رقم (۲۵) لسنة ۱۹۶۳
	الحبجازي وادارته واستثمارة	. ,,,,,,,,,,
1097	نظام مراقبه المياه الجوفية	نظــــام رقــم (۸۸) لسنة ۱۹۲۲
1097	نظام المياه لمشروع قناة الغور الشرقية	نظـــام رقـم (۸۸) لسنة ۱۹۲۱
1099	نظام الشؤون المالية لسلطة المصادر الطبيعية	نظـــام رقــم (۹۰) لسنة ۱۹۶۲
17.4	نظام موظفي سلطة المصادرالطبيعية غير المصنفين وبعلمود والمؤقدين	لطـــام رقــم (۹۱) لسنة ۱۹۹۲ لظـــام رقــم (۹۱) لسنة ۱۹۹۲
17.5	نظام معدل لنظام الحدمة المدنية	نظ اه تر (۱۲) سند ۱۹۶۱
17.4	نظام معدل لنظام اللوازم للأمن العام	نظـــام رقــم (۹۲) لسنة ۱۹۶۳
14.9	نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية	لظ_ام رقسم (۹۳) لسنة ۱۹۳۲
1711	نظام معدل انظام رسوم الاستيراد	نظــــام رقــم (۹۶) لسنة ۱۹۶۹
1714	نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحده	نظــــام رقــم (۹۰) لسنة ۱۹۳۳
1718	نظام معدل لنظام اللجنة الوطنية الاردنية لليونسكو	نظـــام رقــم (٩٦) لسنة ١٩٦٦
	. , , , , ,	نظــــام رقــم (۹۷) لسنة ۱۹۲۲

مطبعة القوات المسلحة الاردنية



نحن الحسن بن طهول نائب مهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

عمد طوقان ما

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٥ .

قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة

00-but-00

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانونرقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلى بالقانون الاصلى وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ -- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي حسيما عدات بالقانون رقم (٤٦) لــنـــ ة ١٩٦٦ باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : – a وانشاء مراكز للتادريب الاحصائي » .

المادة ٣ – يعتبر نظام مركز التدريب الاحصائي الاردني رقم (٨) لسنة ١٩٦٢ نافذا لجميع الاغراض المتوخاة منه وكأنه قد صدر بمقتضى احكام هذا القانون .

1977/ 1/40 الحسن بن طلال وزير المداخليــة ووزير دولة لشؤون وزيــــــر المــــــالية رئيس الوزراء ووزير الدفــاع رئاسة الوزراء ووزير العدليسة بالوكالة ووزير الاقتصساد الوطسني بالوكالة ووزير الخارجيسة بالوكالسة عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي وصفي التل وزيــــــر الداخليــــة وزيــــــر للشــــؤون البلـــدية والقـــروية احمد ابو قورة صالح برقسان قاسم الريماوي وزير التربيــة والتعليـــم وزير المواصلات/ ميناء طيران سكك ووزير المواصلات/برق وبريد بالوكالة ووزير الاعلام بالوكالـة الاشغـــال العـــامة سعيد الدجاني ذوقـان الهنـــداوى وزيسسر دولسة لشسؤون رئاســــة الـوزراء

نصفت كمال

اسماعبل حجازي

ى الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمتتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستــور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٥

نصادق – بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤتت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : –

قانون مؤقت رقم (۲۲)لسنة ۱۹۲٦

قانون معدل لقانون بنك الانماء الصناعي

◇◇→

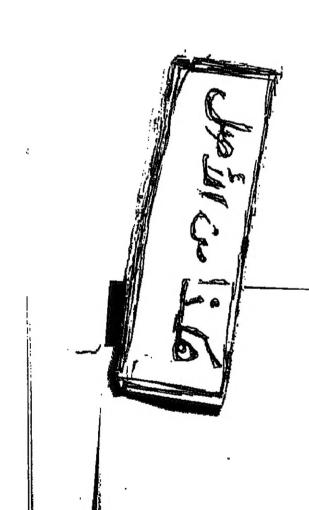
المادة ٢ ـــ تعدل المادة ٢٧ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها .

و الى ان ينشأ هذا الانحاد يكون ممثل اتحاد الغرف الصناعية هو ممثل غرفة صناعة عمان الذي يتم تعيينه
 بقر ار من مجاس الغرفة وموافقة وزير الاقتصاد الوطني » .

المادة ٣ ــ تعدل المادة المؤقته الواردة في الفصل الحادى عشر (مؤقت) من القانون الاصلي كالتالي : ــ

أ _ بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : _

د ــ على الرغم مما ورد في المواد ٢٤و ٢٥و ٢٥و ٣٠ من هذا القانون يستمر مجلس الادارة الاول المؤقت قائمًا حتى نهـــاية عـــام ١٩٦٧ .



ب - باضافه الفقرتين التاليتين اليهـــا : --

ه - يجب على مجلس الادارة المؤقت والسلطات المختصة اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب
 و تعيين اعضاء مجلس الادارة الدائم قبل مدة لا نقل عن ثلاثين يوما من موعد انتهاء مدة
 مجلس الادارة المؤقدت.

و _ يستمر العمل باحكام هذه المادة المؤقتة المعدلة حتى نهـاية عام ١٩٦٧

الحسن بن طلال

1977/1/0

رئاسة المسوزراء ووزبر العدلية بالوكالة ووزير الاقتصاد الوطلنى بالوكالة ووزيار الحارجية بالسوكالة عبد الوهاب المجالي وصفي التل عز الدين المفتي وزيـــر الــــــداخلية للشؤون وزيــــر الشــــۋون البلديــــة والقرويـــــة احمد ابو قورة صالح برقان قاسم الريماوي وزير المواصلات / ميناء طيران سكك ووزير المواصلات/برقوبريدبالوكالة سعيد الدجاني ذو قان الهنداوي وزيسسر دولسة لشهؤون رثاسسة السيوزراء محمد طوقان نصفت كهال اسهاعيل حجازي

عن الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للماده (٩٤) من الدستور .

و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٧/٢٣ .

نصادق... بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ...

قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦

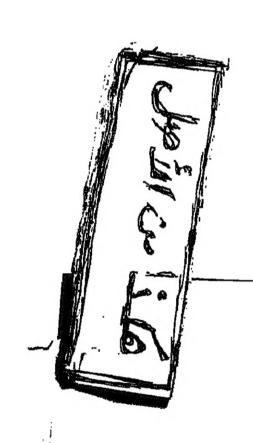
قانون معدل لقانون الآدارة العامة

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت(قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع الغانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانونالاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ تضاف الى القانون الاصلي حسباً عدل بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ المادة التالية برقم (٦): - المادة ٦ _ يستعاض في جميع المحافظات عن كلمة (متصرف) حيثًا وردت في اي تشريع سابق يتعلمة بصلاحيات المتصرفين بكلمة (محافظ).

الحسن بن طلال		1977/4/4
رئيس الوزراء ووزير الدفـــاع ووزير الخارجية بالوكالـــــــة وصفي التل	وزير الماليــــة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة عز الدين المفتي	وزير الداخليــة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدلية بالوكالة عبدالوهاب الجـــالي
وزيـــــر الداخليـــــة للشؤون البلديـة والقروية قاسم الريمـــاوى	وزيــــــر الشــؤون الاجتماعيــة والعمــــل صالح برقان	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيسر التربيسة والتعليم ووزير الاعلام بالوكائسة ذوقان الهنداوي	وزيــــــر الاشغــــال العامــــة	وزير المواصلات/ميناء طيران سكك ووزير المواصلات/برقوبريد بالوكالة سعيد السدجاني
وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــاء والتعمــــــر الانشــــــاء والتعمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیـــر دولـــة لشؤون رئاسة الـــــــوزراء محمد ط وقان



عن الحسن بن طمول نائب ممولة الملك المعظم

بمقتضي الفقرة (١) للمسادة (٩٤) من الدستور و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٣

سعيد الدجاني

وزيسسر إدولسة لشوون

والسبه السينسورراء

محمد طوقان

تصادق ـ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ـ على الفانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون وقت رفم (٦٤) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون المؤتت (قانون معدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع الفانون رقم٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانونالاصلي:

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بشطب كلمة (القائمةام) الواردة في الفقرد (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مدير القضاء) .

« ويشترط في ذلك ان تستمر الجهات الرسمية السابقة في انجاز المعاملات المتعلقة بالاحوال المدنية وفق الترتيب المتبع قبل صدور هذا القانون ريثًا يتم تأسيس دائرة الاحوال المدنيـــة بمقتضاه ويعلن الوزير ذلك في الجريدة الرسمية » .

الوزراء ووزيـــر العدليـــة بالوكالـــة ووزير الاقتصـــاد الوطـــيي بالوكالة ووزير الحارجيـــة بالوكالــة وصفي التل عز الدين المهي عبدالوهاب المجالي وزيـــــر الشــــؤون قاسم الريماوي صالح برقان احمسد ابو قورة وزير المواصلات / ميناء طيران سكك

الاشغال العام... ذوقسان الهنداوي

الانشساء والتعمس نضفت كمال

وزير التربيــــة والتعلـــم

ووزير الاعسلام بالوكالسة اسماعيل حجازي

ــة رئيس الوزراء ووزير الدفــاع ووزير المواصلات/برقو بريد بالوكالة

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٨٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الشرطية التالية الى آخرها :٠٠٠ الحسن بن طلال 1977/7/7

وزير المسالية وزير الاشغال العامه وزير المواصلات ميناء طير ان سكك عزالدين المفتي سعيد الدجاني

عن الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٧/٢٥ .

نصادق – بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ

قانون مؤقت رقم (٦٥) لعام ١٩٦٦

قانون تنفيذ الاتعاق الموحد

لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تنقيل الاتفاق المؤقت الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي

المادة ٢ ــ يعتبر الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره الملحق بهذا القانون والمعقود

المادة ٣ ــ رئيس الوزراء ووزراء المالية والاشغال العامة والمواصلات / طيران سكك ميناء مكلفون بتنفيذ احكام

ما بين حكومة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية في

دمشق في اليوم السابع والعشرين،منشهر ايار سنة ١٩٦٦ الموافق للسابع عشرمنشهر صفر/١٣٨٦ هـجرية

وَادَارَتُهُ وَاسْتَثْهَارُهُ لَسَنَةً ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صحيحا ونافدا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منه .

1977/4/40

هذا القانون .

المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده : ـــ

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

بسم الآ الرحمن الرحيم الاتفاق الموحد

لاعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره

ان ور، اء مواف لات حكومات الدول الثلاث .

المملكة الاردنية الهساشية

المملكة العربيسة السعودية

الجسهورية العربية السورية

بعد الاطلاع على الاتفاقيتين المؤرختين في ١٨ نيسان الموافق ٢٦ جهادي الاولى ١٣٦٦ وفي ٢٠ كـــانون الثاني ١٩٥٥ الموافق ٢٥ جمادي الاولى ١٣٧٤ ، وعسلى البروتوكولات ذرات الارقسام (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) وملاحقها المتعلقة بمشروع اصلاح الخمسط الحديدي الحجازي واعادة تسييره والمصدق عليها جسيعا من حكومات

وعلى اتفاقهم الاخير في عمان بتاريح ١٥ شباط ١٩٦٥ الموافق ١٤ شوال ١٣٨٤ المنطوي عــــلي تعديل لبعض احكام الاتفاقيتين والبروتوكولات والملاحق المشار اليها آنفا . والمصدق عليه ايضا منحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ .

ومن حكومة المملكة العربية السعودية ، بالمرسوم الملكي الصادر برقم (م/٥) في ١٣٨٥/٣/٢٢ .

ومن حكومة الجمهورية العربية السورية بالمرسوم التشريعي الصادر برقم (٦٩) في ٣/٢٥/٣/٢٥ .

ورغبة منهم في جمع الاتفاقات والبروتوكولات والملاحق المشار اليها في اتفاق واحد بعد استبعاد النصوصالتي انتهى مفعولها بتحقق الغرض منها وادخال ما تقتضي مصلحة المشروع ادخاله على النصوص الباقية من تعديلات على ضوء التجارب التي مرت والمراحل التي قطعت حتى الآن ، وذلك مَع توفر الرغبة المؤكدة لدى الحكومات الثلاث في السير قدما بالمشروع والعمل على تنفيله في اسرع وقت ممكن لادارة الحط واستثماره .

فقد اتفقوا عسلي ما هو آت : ـــ

الفصـل الأول الاصطلاحات

المادة ١ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا الاتفاق المعابي المحددة له، ادناه .

﴿ الْحَسَمَ ﴾ الحط الحديدي الحجازي بكافة فروعه وتمديداته وحقوقه .

(حقوق الحط) جميع ما يعود للخط من حقوق وامتيازات واملاك موقوفة منقولة وغير منقولة ه

1012

(اللجنة التنفيذية) اللجنة الننفيذية لاعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي الى المدينة المنورة المشكلسة بموجب الملحق رقم (١) من البروتوكول رقم (٣) المعقود في دمشق بتاريخ ١٦ صفر ١٣٧٤ الموافق ١٤ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(المشـــــــروع) مشروع اصلاح الحط الحديدي الحجازي واعادة تسييره بين دمشق والمدينة المنورة .

(الدول الثلاث) المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية .

(الادارة المشتركة) الهيأة التي سيعهد اليها باستثمار الحط وادارة اوقافه بعد اتمام اصلاحه .

(الهيئة العليــــا) هي الهيئة المشكلة من وزراء المواصلات المختصين لدى حكومات الدول الثلاث .

الفصل الثساني احكام عسامة

المادة ٢ – الحط الحديدي الحجازي بسائر فروعه وتمديداته وحقوقه واملاكه وامتيازاته وقف اسلامي عــــام ذو شخصية حقوقية وذمة مالية مستقلة وهو يشكل بهذه الصفة وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة .

المادة ٣ _ تحافظ حكومات الدول الثلاث على الاقسام الواقعة في اراضيها من هذا الحط ، وعسلي حقوقه واملاكه وامتيازاته فيها محافظتها على الاوقاف الاسلامية .

المادة ٤ – تاتزم حكومات الدول الثلات بالعمل مجتمعة ومنفردة بجميع الوسائل الدباوماسيه وعن طريق جـــامعة الدول العربية على المطالبة باملاك الحط وبحقوقه وامتيازاته في الاراضي الواقعة خارج حدودها وتمكينه من استر دادها واستغلالها لمصلحته .

المادة ٥ ــ تؤكد حكومات الدول الثلاث النزاماتها بأن تعيد للخط جميع ما له من حقوقواملاك مما يقع في اراضيها وفق احكام هذا الاتفاق .

المادة ٦ – تتعهد حكومات الدول الثلاث بأن تقدم للهيئة العليا بيانا كاملا بما للخط من حقوق واملاك وامتيازات، و بما عليه قبلها من النزامات حتى تاريخ تصديقها على هذا الاتفاق ، وبياناً آخر تكميليا بما ستكون عليه هذه الحقوق والاملاك والامتيازات والالتزامات يوم تسليم اجزاء الخط بأكمله الى الادارة المشتركة .

المادة ٧ _ أ _ يعفى المتعهدون الدين جرى او يجري التعاقد معهم على تنفيذ اشغال اصلاح الحط واقامة المنشآت التابعة له ، او على توريد لوازمه وادواته وجميع المسواد اللازمة له من رسوم الطوابع والرسوم الجمركية وجميع الرسوم والضرائبالحكومية والبلديةوغيرها المفروضة حاليا او التي ستفرض في المستقبل في الدول الثلاث علىالاشغال والتوريدات المتعاقد عليها باستثناء ضريبة الدخل او مايماثلها في الدول الثلاثالمفروضة على الرواتبوالاجورالني يتقاضاها موظفو ومستخدمو وعمال المتعهدين.

ب ــ تعفى جميع عقارات الحط واملاكه الموجودة في اراضي الدول الثلاث مـــن الضرائب العقارية وسائر الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية المفروضة حالياً او التي تفرض في المستقبل .



الفصل الثالث

الاحكام المالية

- المادة ٨ ـــ أ ـــ تؤكد حكومات الدول الثلاث تعهدها بتمويل مشروع انشاء الحط من ممان الى المدينة المنورة ، وتغطية ثفقاته التي قدرت بموجب البرتوكول رقم (٦) المؤرخ في ١٩٦٣/١١/٧ ، بمان وتسعين مليون ليرة سورية ، كما تتعهد بتغطية جميع النفقات اللازمة لاصلاح الماط واعسادة تسييره بين دمشق والمدينة المنورة ، وذلك كله بالتساوي فيا بينها .
- ب.. تعتبر كل المبالغ التي دنعتها حكومات الدول الثلاثوالتي قد تدفعها في المستقبل لتغطية نفقات دراسة المشروع وتنفيذه وادارته واعادة تسيير الحط دينا بدون فائدة على الخط باستثناء مهلغ المليونى ليرة سورية التي تبرع بها جلالة الملك السابق سعودبن عبد العزيز ، وهو المباخ المشار اليه في المادة الثانية من اتفاق الرياض المؤرخ في ١٩٥٥/١/٢٠ .
- ج _ يسدد الدين المذكور في النمقرة السابعة لحكومات الدول الثلاث من فائض ايراد ت الحط و غلات اوقافه ، وذلك ابتداء من نهاية السنة الماليه الاولى لاستثمار الحلط من قبل الادارة المشتركةوبالقدر الذي يسمح به الفائض المذكور وفقاً للفقرة (د) التالية وبعد اخذ رأي مدقق حسابات قانوني .
- د ـ توافق حكومات الدول الثلاث على ان تؤمن اولا المصروفات اللازمة لادارة الخط واستثماره وصيانته وتحسنه، من اير ادات الحطو غلات وقفياته، وتخصيص ما يتبقى بعد ذلك لسداد الديون المشار اليما في الفقرة (ب) السابقة، وما زاد بعد ذلك ينفق على مافيه مصلحة الحجاج المسلمين في الحرمين الشريفين.

الفصل الرابع

الهيئة العليا للخط الحديدي الحجازي

- المادة ٩ أ تشكل الهيئسة العلميا للخط الحديدي الحجازي مـــن وزراء المواصلات المختصين لدى حكومات الدول الثلاث.
- ب ــ تمثل الهيئة العليا حكومـــات الدول في كل ما يتعلق بتنفيد المشروع وفي الاشراف على الادارة المشتركة لاستثمار الحلط وادارة اوقافه ، وذلك وفقا لاحكام هذا الاتفاق .
- المادة ١٠ تتخذ الهيئة العليا مدينة دمشق مقرآ رسميا لها ، وتعقد اجتماعاتها في المقر المذكور او في اية مدينة اخرى ،
 - المادة ١١ تعقد الهثية العليا اجتماعا واحداً على الاقل كل ستة اشهر، وتصدر قرارها بالاجماع.
- المادة ١٢ تضع الهيئة العليا بقرار منها النظام الداخلي الحاص بترتيب اعمالها ومباشرة صلاحياتها بما لا يتعارض مع احكامهذا الاتفاق.
- المادة ١٣ أ يرأس الهيئة العلياء احد اعضائها ، وذلك بطريقة دوريةوعلى النحوالذي تحدده في نظامها الداخلي . ب – ينوب الرئيس عن الهيئه العليا في تنفيد مقرراتها ، ويمثلها في كل ما يتعلق بالمقررات المذكورة.

الفصل الحامس تنفيد المشروع

- ا _ صلاحيات الهيئة العليا . _
- المادة ١٤ تنوب الهيئة العليا عن حكومات الدول الثلاث في كل ما يتعلق بالمشروع ، وتمثلها في كل مالها من الحقوق وما عليها من الالتزامات الناتجة عن العقود والاتفاقيات التي ابرمتها اللجنة التنميذية وكذا التصرفات التي اجرتها في حدود صلاحياتها بمقتضى الاتفاقات والبروتوكولات السابقة ، وتوضع كـــل المبالغ السابق اقراضها للجنة التنفيذية. وايداعها لحسابها بمقتضى الاتفاقات والبروتوكولات السابقة تحت تصرف الهيئة العليا ، للصرف منها على المشروع طبقا لاحكام هذا الاتفاق .
- المادة ١٥ _ تناط بالهيئة العلياجميع الصلاحيات المتعلقة بالمشروع ،ويكون لهاعلى وجه الحصوصالصلاحيات الآتية. __
- ١ دراسة وسائل تمويل المشروع واصدار التوصيات لحكومات الدول الثلاث لاعماد الاموال اللازمة
 الحا في ميز انيامها .
 - ٢ _ قبول الحبات والتبرعات لصالح المشروع .
- تحديد السنة المالية للمشروع واعتماد الميزانية السنوية في حدود المبالغ المعتمدة من قبل حكومات الدول الثلاث .
- ٤ ــ اعتماد شروط ومواصفات الاعمال الانشائية وتصديق مناقصاتها وعقودها عندما تتجاوز قيمتها ماية
 الف ليرة سورية او ما يعادلهــــا .
 - اعتماد ایة تعدیلات للعقود والاتفاقات المبرمة ومواصفاتها وملاحقها.
 - ٣ ـــ التوصية باستملاك العقارات اللازمة لعمليات المشروع ، وذلك لحساب الحط .
 - ٧ ـــ اعتماد النظام المالي والمحاسبي للمشروع .
 - ٨ ــ اعتماد نظام موظفي ومستخدمي وعمال المشروع وملاكهم .
 - ه ـ تعیین و عزل المدیر العام و مدیری مکانب المدیریة العامـة .
 - ١٠ ــ تعيين مدقق حسابات قانوني للمشروع ، وتحديد مهمتـــة واتعابة .
- المادة ١٦ ــ للهيئة العليا ان تفوض بقرار منها احد اعضائها او مجلس الادارة او المدير العـــام في انخاذ اجراء معين او القيام بتصرف محدد مما يدخل في صلاحياتها .

ب ــ مجلس الادارة . :

- المادة ١٧ ــ يشكل مجلس ادارة للمشروع من ستة اعضاء ، يعين وزير مواصلات كل من حكومات الدول الثلاث بقر ار منه وبالكيفية الاصولية المنبعة لدى حكومته اثنين منهم يعتبران مسؤولين مباشرة امامه ، وله حق تغيير هما بالكيفية نفسها ، وتبلغ قرارات التعيين الى الهيئة العليا والمديرية العامة للمشروع .
- المادة ١٨ ــ يعقد مجلس الادارة اجماعاته بالمقر الرسمي للهيئة العلياما لم تقرر الهيئة المذكورة او رئيسهاعقدها في مكان آخر ، ولا يصح الاجماع الابحضور واحد على الاقل من العضوين المعينين من قبل كل وزبر .



لمدر مجلس الادارة فراراته المطلقة لعدد

المادة ٢٦ ـ يشترط فيمن يعين مديرا عاما ان يكون ذا خبرة وكفاءة في ادارة المؤسسات العامة او الحاصــة او في المصالح الحكومية او الهيئات الدولية، وان يكون من رعايا احدى دول الحكومات الثلاث ما امكن ذلك.

المدير العام

المادة ٢٧ – يعين المدير العام بقرار من الهيئة العليا و بمقتضى عقد تحدد فيه شروط استخدامة ، يجوز لرئيس الهيئة العليافي الحالات العاجلة و بناء على اقتراح بجلس الادارة ان يكف يد المدير العام عن العمل على ان يخطر زميليه بذلك فورا مع ذكر الاسباب الموجبة ، ويعتبر القرار المذكور مبرما ما لم يعتر ض عليه احد اعضاء الهيئة خلال شهر من تاريخ الاخطار ، كما يعتبر لاغيا اذا اعترض عليه ولم تبت الهيئة في الاعتراض خلال مدة الشهر.

الماءة ٢٨ – المدير العام مسؤول امام الهيئة العليا ومجلس الادارة عن حسن سير العمل في المشروع والاشراف على تنفيده طبقا للعقود والاتفاقات المبرمة او التي قد تبرم في صدده ، وذلك وفقا لمقررات الهيئة العليـــا ومجلس الادارة ، ولا حكام هذا الاتفـــاق .

المادة ٢٩ ــ ترتبط بالمدير العام جميع مكاتب واجهزة المديرية العامة وموظفيها ومستخدميها وعمالها ، وهو مسؤول عن اهارتها وننسيق الاعمال والصلاحيات بين اجهزتها المختلفة وفقا لاختصاصاتها .

المادة ٣٠ – يتولى المدير العام مع اجهزة المديرية العامة جمع واستلام كافة البيانات والرثائق والمستندات المشار اليها في المادة (٦) من هذا الاتفاق وغيرها مما يتعلق بالمشروع وحقوق الحط، ووضع الترتيبات اللازمة لاجراء تسليم الحط وكافة حقوقه للادارة المشتركة في الموعد الذي ستحدد وفقا للفقرة (ب) من المادة (٣٨) من هذا الاتفاق.

المادة ٣١ ــ للمدير العام الصلاحيات الادارية والفنية والمالية اللازمة لحسن سير العمل بالمشروع ، وله على وجه الحصوص، ممارسة الصلاحيات التالية .

١ - تمثيل الهيئة العلياامام القضاءوتوكيل المحامين بهذا الخصوصوله طبقا لما تقرره الهيئة العليا تمثيلها المام هيئات التحكيم وتسمية المحكمين وغير هم ممن تدعو الحاجة الى تسميتهم للدفساع عن مصلحة المشه و ع في المنازعات .

٢ — اعتماد شروط ومواصفات ومخططات الاعمال الانشائية وتصديق مناقصاتها ضمن حدود اعتمادات
 الميزانية نيابة عن الهيئة العليا فيما لاتزيد قيمته عن خمسين الف ليرة سورية او ما يعادلها .

٤ – الامر بصرف جميع نفقات المشروع المعتمدة وكشوفات الاستحقاق العائدةله ، وكذلك زواتب والجور وتعويضات موظفيه ومستخدميه وعماله ، وذلك كله وفقا لنظام الموظفين وللنظام المسالي والمجاسبي للمشروع :

المادة ٣٢ ــ يحضر المدير العام اجتماعات مجلسالادارة بصفته مقررا ويشتر لئةي مداولاته دونان يكون له حق التصويت.

المادة ١٩ ــ لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة الستة صوت واحد ، ويتسدر مجلس الادارة فراراته المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين على ان لا تقل الاغلبية عن ثلاثة اصوات ، وعند التساوى يرجح الرأى الذي يؤيده الرئيس ولا تجوز الانابة في حضور الاجتماعات او في التصويت .

ويسمى كل وزير في قرار تعبين عضويه . من يختاره لتولي رئاسة الحباس على ان خل محله العضو الاخر عند غبابه .

المادة ٢١ -- يضع مجلس الادارة مشروع نظامه الداخلي ، ويعرف، على الهيئة العايا لاق اره.

المادة ٢٢ ... تناط بمجلس الادارة السلاحيات الآتية

أ - اعداد الميزانية السنوية والحساب الحناسي السنوي للمشروع ورفعها للهيئة العليا لاقرارها .

ب - مراجعة واعتماد شروط ومواصفات الاعمال الانشائية، وتصديق مناقصاتها ما لم تتجاوز قيمتها مايه
 الف ليره سورية او يعادلها .

ج – اعداد مشروع النظام الحاص بموظفي ومستخدمي وعمال المديرية العامة للمشروع ثم رفعه للهيئة العلما لاعتماده .

د – اعداد مشروعات الانظمة الموحدة الحاصة باستثمار وادارة جميع الاقسام الصالحة والمستصلحة من
 الحط الحديدي الحجازيور فعها للهيئة العليا لاعتمادها .

ه – القيام بأية مهمات اخرى تكلفه بها الهيئة العليا .

المادة ٢٣ ــ أ ــ تتحمل ادارة المشروع تعويضات السفر ومصروفات الانتقال الحاصـــة بأعضاء مجلس الادارة ، طبقا للنظام الداخلي لمجلس الادارة .

ب - يمنح كل عضو من اعضاء مجلس الاداره عن كل جلسه يحضرها مكافأة مقطوعة قدرها خمسون ليره سورية ، بحيث لا تتجاوز المكافأة (٣٥٠٠) ليره سورية كل سنة .

ج – المديرية العامة للمشروع :

المادة ٢٤ ــ تشكل للمشروع مديرية عامة ، وتتألف من . ــ

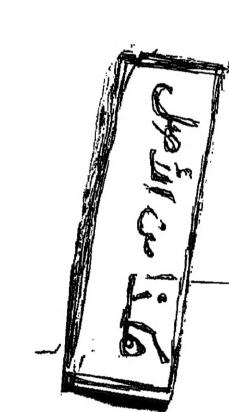
أ ــ المدير العام .

ب ــ مكتب لني يديره مهندس .

حــ مكتب اداري يديره قالوني .

د ــ مكتب مالي يديره محاسب .

المادة ٢٥ – يكون المقر الرسمي المديرية العامة للمشروع في مدينة دمشق ، باستثناء المكتب الفي فيكون مقره مدينة معان ، ويجوز تغيير هذين المقرين بقرار من الهيئة العليا .



109.

HO IN CO

المادة ٣٣ ــ علىالمدير العام ان يقدملاهيئة العليا ولمجلس الادارة نقارير شهرية عن سير العمل في المشروع من النواحي الفنية والادارية والمالية ، وعايه ان يطلع مجلس الادارة على أنل ما يطلبه من وثائق ومستندات وتقارير وأوراق ، وان يزوده بما يحتاجه من ىبانسـات وايضاحــــات .

مكاتب المديرية العامة

- الهادة ٣٤ ـ أ _ يعين مديرو مكاتب المديرية العامة الثلاثة . النمني والادارى والمالي بقرار من الهيئة العليا بناء على ترشيح المدير العام وتوصية محلس الادارة .
- ب ــ ويتم تعيين من عداهم من الموظفين والمستخدمين والعمال وفقا للنظام الحاص بموظفي ومستخدمي
 - ج ـ يراعى في جميع التعبينات التساوى بين رعايا الدول الثلاث ما امكن دلك .
- المادة ٣٥ ــ يمارس المدير العام سلطات الرئاسة الادارية بالنسبة لمديري وموظفي مكاتب المديرية العامة باستثناء سلطة نقل وتأديب وعزل الموظفين والمستخاء ينالذين يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العليا ، وفي هذه الحالة تتولى الهيئة العليا ممارسة هذه الصلاحية بناء على طلب المدير العام وتوصية مجلس الادارة . و اما باقي الموظفين والمستخدمين فيتم نقلهم وتأديبهم وعزلهم وفق النظام الحاص بموظفي ومستمخدمي عمال المديرية العامة .
- المادة ٣٦ يحل مدير المكتب الادارى محل المدير العام عند شغور منصبه او غيابه لاى سبب من الاسباب لمدة تزيد المخولة للمدير المذكـــور .
- المادة ٣٧ ـــ ينقلالىالمديرية العامة موظفو ومستخدمو وعمال اللجنة التنفيدية القاعمين بالعملحتي تاريخ نفاذهدا الانفاق برواتبهم التي يتقاضونها الى ان يصنفوا في ملاك المديرية العامة وفقاً لاحكام النظام الخاص بهم .

الفصل السادس

احكام ختامية

- المادة ٣٨ ــ آ ــ تستمر الادارات الحالية لدي حكومات الدول الثلاث في استثمار و ادارة اجزاء الخط الصالحة الواقعة ُداخل اراضيها وذلك الى ان يتم تنفيذ المشروع ويسلم الخط بأكمله للادارة المشتركة كما تسلم اليها الاجزاء المستصلحة الواقعة في اراضيها لادارتها واستثمارها وفقاً لانظمة الاستثمار القائمة لديها .
- ب تحدد الهيئة العليا بقرار منها تاريخ تسليم الخط بكامل اجزائه وحقوقه الى الادارة المشتركة، كما تحدد الاجراءات التفصيلية الواجبة الاتباع في هذا الخصوص .
- ج تسوى حسابات ادارة واستثمار الاجزاء المستثمرة حالياًمن الخطءن كل المدة التي تسبق تسليم الخط بكامل الجزئه للادارة المشتركة وفقاً للفقرة (ب) السابقة، باتفاق خاص يعقد بين حكومات الدول الثلاث ينص لميه على طريقة ومواعيد تسديد الديون التي تسفر عنها التسوية المذكورة .

المادة ٣٩ ــ لاتخل الاحكام الواردة بهذا الاتفاق بأية النزامات ترتبت على حكومات الدول الثلاث تنفيذاً لاحكام الاتفاقات والبروتوكولات السابقة ولنصوصالعقود والارتباطات التي ابرمتها اللجنة التنفيذية لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

المادة • ٤ - أ – يتمتع اعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومدراء المكاتب بالحصانة الدبلوماسية،وذلك اثناء قيامهم بأداء مهام وظائفهم وبالقدر اللازم فقط لاداء المهام والوظائف المذكورة .

ب ــ تشمل الحصانة الدبلوماسية المشار اليها في الفقرة السابقة ما يلي : ـــ

١ _ المقر االرسمي للهيئة العليا .

٢ ــ المقر الرسمي لمجلس الادارة .

٣ _ المقر الرسمي للمديرية العامة للمشروع ومكاتبها وفروعها .

٤ - كافة الاوراق والمستندات والوثائق والسجلات العائدة للمشروع او للخط .

المادة ٤١ – يخضع اعضاء مجلس الادارة ومدير عام المشروع وكافة موظفي ومستخدمي وعمال المشروع للضرائب المقررة على الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات والتعويضات في الدولة التي ينتمي اليها .

المادة ٤٢ – يخضع موظفو ومستخدمو وعمال ادارة المشروع الى انظمة الاستخدام الخاصة بهم التي ستوضع بموجب هذا الاتفاق، بما في ذاك احكام الفصل من الخدمة و تعويضات او مكافآت الخدمة و تعويضات الوفاة واصابات العمل ايما كان مقر عملهم، ودونالتأثر بالانظمة والقوانين المحلية الخاصة لكل. نحكومات الدولالثلاث.

المادة ٣٣ _ أ _ يتم اتصال وزراء المواصلات لدى حكومات الدول الثلاث بالطريق المباشر في كلما يتعلق بشؤون

ب _ يتم الاتصال فيما بين حكومات الدول الثلاث وبين ادارة المشروع عن طريق الهيئة العليا .

المادة ٤٤ ــ يعمل بهذا الاتفاق بعد تصديقهمن حكومات الدول الثلاث، واعطائه لديها الصفة القانونية الملزمة، وتبادل التصديقات المذكورة بالطرق الدبلوماسية،مع ايداع الصور اللازمة منها لدى الهيئة العليا ويلغىمايتعارض مع احكامه في الاتفاقات والبروتوكولات السابقة .

تي ٧ صفر ١٣٨٦ الموافق ٢٧ أيار ١٩٦٦ .

وزير مواصلات حكومة وزير مواصلات حكومة

المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية السورية (سميع عطية)

(محمد عمر توفيق)

وزير مواصلات حكومة

الملكة الاردنية الهاشمية

(سعيد الدجاني)

نحن الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قررد مجلس الوزراء بناريخ ١٩٦٦/٧/١٨ نأمر بوضع الانظمة التالية: --

- ١ نظام مراقبة المياه الجوفية لسنة ٦ ١٩٠ .
- ٧ -- نظام المياه لمثمروع قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٦ .
- ٣ نظام الشؤون المالية لسلطة المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٦ .
- ٤ فظام •وظفي سلطة المصادر الطبيعية غير المصنفين وبعقود والمؤقتين لسنة ١٩٦٦ .

الحسن بن طالال 1977/1/ رئيس الوزراء ووزير الدفساع وزيـــــر المـــالية ووزير الخسارجية بالوكسالة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة رثاسة الوزراء ووزير العدلية بالوكالة عبد الوهاب المجالي عـــز الدين المفتي وصفي التل وزير الداخليـــــة للشؤون وزيــــر الشؤون البلديسة والقسرويسسة احمد ابو قوره صالح برقسان قساسم الريمساوي وزير المواصلات/ميناءطيران سكك وزير التربيـــة والتعلـــــــــــــم ووزير المواصلات/برقوبريد بالوكالة الاشغال العام سعيد الدجاني يحسي الخطيب ذوقان الهنسـداوي $H(A) = \mathbb{S}_{A} = -120$ وريسر دولسة لشنسسؤون ر السية السيسوزراء الانشـــــاء والتعمـــير اسماعيل حجازي

نظام رقم (۸۸) لسنة ۱۹۲۲

نظام مراقبة المياه الجوفيت

صادر بموجب المادة (٦٨) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام مراقبة المياه الجوفية لسنة ١٩٦٦) ويعملبه ابتداء من تاريخ نشردبالجريدالرسمية

الفصل الاول

تعاريف

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : --

- أ _ السلطة _ سلطة المصادر الطبيعية .
- ب ــ نائب الرئيس ــ نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية او من يفوضه خطيا .
- ج ــ الاستخراج ــ رفع او التسبب في رفع المياه الجوفية الى سطح الارض باية وسيلة من الوسائل .
- د المياه الجوفية جميع المياه الموجودة تحت سطح الارض والتي يمكن اخراجها الى سطح الارض بواسطة (بثر) ولا تشمل عبارة المياه الجوفية مياه الخزانات او البرك او الصهاريج او الاحواض التي تنشأ اصطناعيا بقصد خزن المياه .
- البر اية حفرة او ثقب بآلة او بناء او انبوب او جهاز يستعمل او صالح للاستعمال في تمكين
 المياه الجوفية من الصعود او السيلان بحرية فوق سطح الارض وتشمل جميع المعدات المستخدمه
 فيا له علاقة بهكال حفرة او ثقب او انبوب او بناء او جهاز .
 - و ــ الحفار ــ كل شخص يزاول او يتعاطى حفر الآبار بقصداستخراج المياه الجوفية .

الفصل الثاني

صلاحيات نالب الرئيس

المادة ٣ – لنائب الرئيس مطلق الصلاحية والسلطة التامة في التثبت والكشف عن مصادر المياه الجوفية في الممسلكة وكذلك مراقبة وحصر استغلال هذه المصادر وعليه اصدار التعليمات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف وفقا لاحكام هذا النظام ٢

الفصل الثالث

الانشاء والاستخراج

المادة ٤ ـــ اذا ما ظهرت مياه جوفية تزيد كميتها عن خمسة امتار مكعبة في الساعة اثناء انشاء اي خزان او حـــوض (مهما بلغ عمقه) بقصد خزن المياه او اثناء القيام بحفريات لأي غرض كان فعلى صاحب العــــلاقة ابلاغ ذلك الى نائب الرئيس والا فيعتبر مخالفا . Chair Co.

المادة ٥ – لا يجوز لأي شخص ان يباشر او ان يستمر في حفر اي بئر بقصد استخراج المياه الجوفية او ان يحدث اي تغييرات لاي بئر محفور او ان يقوم بتركيب اي من اجهزة الضنخ الميكانيكية التي تزيد او قد تأتي عنها زيادة في انتاج المياه الجوفية قبل ان يحصل على رخصة من نائب الرئيس .

المادة ٦ - لا يجوز لأي شخص أن يبدأ او ان يستمر في استخراج المباه الجوفية بمعدل يومي يزيد عن خمسة امتار مكعبة مناي بئر او من بئر ين لا تزيد المسافة بينهما عن خمسة وعشرين متراً او من اية مجموعة من الآبار تقع ضمن مساحة من الارض لا تزيد عن خمسة دو تمات دون ان يكون قدحصل على رخصة استخراج من نائب الرئيس .

المادة ٧ ــ رخص الحفارين :

أ ـ لا يجوز لأي شخص ان يمارس مهنة حفر الآبار قبل الحصول على رخصة حفر صادرة عن ثائب الرئيس وعليه ان يقدم قبل حسوله على الرخصة او عند تجديدها كفالة مصرفية او مالية مصدقة عدلا بمبلغ ماية دينار لخزينة الدولة .

ب لا يجوز لأي حفار ان يباشر حفر اي بئر ما لم يه ز صاحب البئر رخصة العمل المنصوص عنها في المادة (٥) من هذا النظام والا يعرض نفسه لسحب رخصته بالاضافة الى العقوبات المنصوص عنها في قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعيه ومصادرة مبلغ الكفالة .

الفصل الرابع ال*رخص*

المادة ٨ ـــ اعلان الطلبات والاعتراض عليها .

- أ عندما يتسلم نائب الرئيس طلبات الترخيص الوارد ذكرها في المادتين (٥ و ٦) من هذا النظام عليه ان يعلن عنها لمدة اسبوعين في مكان بارز في بهو سلطة المصادر الطبيعية بالاضافة الى نشر الاعلان مرة واحده في الجريدة الرسمية او في اي من الصحف اليومية المحلية على نفقة طالب الترخيص ليتسنى للاشخاص اللين يهمهم الامر الاطلاع والاعتراض عليها ، وعلى كل شخص له اي اعتراض على اصدار اى رخصة ان يقدم اعتراضه خطياً الى نائب الرئيس خسلال شهر واحد من تاريخ تعليق الاعلان او نشره.
- ب- في الحالات التي يرى فيها نائب الرئيس ان حفر الآبار او اجراء تغيير فيها او استخراج المياه منها لا يحدث ضرراً للمجاورين او لمصادر المياة الجوفية يجوز لنائب الرئيس ان يصدر الرخص المذكورة في المادتين (٥و٦) من هذا النظام دون التقيد بالاجراءات المذكورة اعلاة حول تبليغ المجاورين والاعلان عن الطلبات ونشرها.
- المادة ٩ اصدار الرخص لنائب الرئيس بعد تسلمه الاعتراضات وبعدان يجري التحريات التي يراها لازمة على نفقة طالب الرخصة ان يصدر او يرفض اصدار الرخصة لكامل العمل المطلوب او لجزء منه وكذا لكمية المياه المطلوب استخراجها او لجزء منها ويجوز لنائب الرئيس ان يرفض اصدار الرخص التي يعتقد بان اصدارها سيؤثر على صيانة ومراقبة واستغلال مصادر المياه الجوفيه اوالتي يعتقد بانها ستكون مصدر خطر على الصحة او تؤدي الى تلويث اي مصدر آخر للمياه او اذا كسان انشاء البئر يتعارض وحقوق اناس آخرين فوق سطح الارض.

المادة ١٠ ـــ رخصة العمل ــ يجب ان يحدد الرئيس نائب في رخصة العمل نوع ومدى الاعمال المصرح بها وكذا أية شروط اخرى تتعلق بكيفية الانشاء يجد لها ضروره.

المادة ١١ ـــ رخصة الاستخراج ــ يجب ان تحدد في رخصة الاستخراج الامور التالية : ـــ

أ 🗕 الحد الاعلى لكمية المياه التي يصرح باستخراجها في اية فترة من الزمن

ب اوقات ومعدل الاستخراج او الضخ المصرح به .

ج ـــ الغاية من استعمال المياه .

د ــ اذا كانت الغاية من استعمال المياه للري فيجب بيان الأرض المنوي ارواؤها .

هـــ الجهاز المطلوب تركيبه على نفقة المرخص لقياس معدل ومدة سيلان المياه او الاستخراج . لا يجوز اصدار اية رخصة استخراج الا بعد تطبيق ١٠ ورد في المادتين ١٦ و ١٧ من هذا النظام .

المادة ١٢ ـــ الغاء الرخصة ــ اذا ما اخل صاحب رختــة ما باى شرط من الشروط التي تضمنتها فلنائب الرئيس الحق في الغائبها .

المادة ١٣ ــ تعديل كميات الاستخراج ــ يجوز لنائب الرئيس اجراء اية تعديلات في شروط اي ترخيص صادر عنه بسبب تغيير الظروف كأن ينخفض منسوب المياه الجوفيه نتيجة للعوامل الطبيعية او اذا تبين له بان زيادة الضخ يتسبب في تسرب المياه المالحةاو يؤثر علىانتاج بعض الآبار المجاورة اوان المصلحةالعامة تقتضي ذلك .

المادة ١٤ – تسجيل حقوق المياه – اذا كان الغرض المصرح به في رخصة الاستخراج هو الري فحسم مراعاه احكام المادة (١٣) من هذا النظام يصبح معدل الاستخراج المبين في الرخصة حسق مياه يقيد في السجل و فقا لقو انين المعمول بها ويصبح بعدها خاضعاً للمراقبة بموجب هذا النظام ويغدو تابعساً للارض المعينه في الرخصه اما اذا كان الغرض المصرح به من استعمال المياه هو لغير الري فالرخصة ذاتيه للمرخص.

المادة ١٥ – البعد بين الآبار – يجوز لنائب الرئيس ان بحدد في اعلان ينشر في الجريدة الرسمية ادنى بعد بين الآبارالتي يسمح بحفرها في منطقة معينة حيث يحتمل ان تسبب كثرة الآبار ضرراً على مصادر المياه الجوفية .

الفصل الحامس

البيان—ات

المادة ١٦ ــ على صاحب كل بثر قائم حين وضع هذا النظام ان يقدم الى نائب الرئيس البيانات المتعلقة بتاريخ انشائه وموقعه وقطره وعمقه ومعدل الاستخراج وقدرته علىالانتاج واية معلومات اخرى يطلبها نائب الرئيس.

المادة ١٧ – على صاحب كل بثر حصل على رخصة عمل ان يبلغ نائب الرئيس مسبقا عـــن التاريخ الذي سيباشر فيه العمل وعليه ان يمسك سجلا طبق النموذج المقرر لدى السلطة يدون فيه بعناية جميع المعلومات المطلوبة الجيولوجيه واية معلومات اخرى يقررها نائب الرئيس خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الحفر .



نظام رقم (۸۹) لسنة ۱۹۲٦

نظام المياه لمشدوع قناة الفور الشرقية

صادر بمقتضى الماده (٦٨) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المياه لمشروع قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٦) ويعمسل به من تاريسيخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للالفاط والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : –

أ_ تعنى كلمة «السلطة» سلطة المصادر الطبيعية

ب - تعني كلمة « ناثب الرئيس » ناثب سلطه المصادر الطبيعية او من يفوضه

ج ـ تعني كلمة «القانون» قانون تنظيم شؤونالمصادرالطبيعية المؤقترقم (٣٧) لسنة١٩٦٦.

د – تعني عبارة «منطقه المشروع» المساحة المشمولة بمشروع قناة الغور الشرقية والمعروفة في الفقرة

(١٤) من المادة (٢) من القانون .

هـ تعني عبارة الوحدة الزراعية » المعنى المعين لها في القانون :

و ــ تعني كلمة والمتصرف او المستأجر المعنى المخصص لكل منهما في القانون .

الفرعي " ز ـ تعني عبارة «نهر الاردن» مجرى الماء الطبيعي والتاريخي لنهر الاردن.

ز ــ نعني عباره «نهر الاردن» المعنى الخصص لها في القانون فيما يختص بمنطقة مشروع قنساة حــ تعني عبارة « تصنيف الاراضي »

المادة ٣ ــ تعتبر السلطة صاحبة الصلاحية في تزويد منطقة المشروع بالمياه اللازمة للري وتوزيعها على الوحـــدات الزراعية ، داخل منطقة المشروع ، وللسلطة صـــلاحية صيانة وادارة شبكتي الري والصرف في منطقة المشروع على ضوء سياستها المائية ولا يحق لغيرها القيام باي من هذه الاعمال دون موافقة السلطة الخطية على ذلك .

المادة ٤ – تعتبر جميع المياه السطحية والجوفيـــة في منطقة المشروع والتي تزود منطقة المشروع ايا كان مصدرها ولأية غاية تستعمل خاضعة لاشراف السلطة ومراقبتها .

المادة ٥ ــ يحدد مجلس السلطة النمط الزراحي بعد الاستثناس برأي وزارة الزراعة بالنسبة لمنطقة المشروع .

المادة ٦ – تعتبر السنة المالية بالنسبة للمشروع الفترة الواقعة بين اليوم الاول من شهر كانون ثاني والواحد والثلاثين من شهر كانون اول من نفس السنة .

المادة ٧ ــ تكون زراعة الموز والاشجار عامة والارز وقصب السكر وتربية الاسمـــاك ونبانات العلف المستديمة في منطقة المشروع خاضعة لترخيص يصدر من نائب الرئيس 1 المادة ١٨ - التقارير – على المرخصين بالاستخراج ان يقدموا الى نائب الرئيس خلال المدة التي يحددها وطبق النهاذج المقررة لدى السلطة تقارير ربع سنوية تشتمل على الكميات المستخرجة ومواعيد استخراجها وكذا مستوى سطح الماء الثابت مقاسا بالطريقة التي يعينها نائب الرئيس بالاضافة الى اية بيانات يقررها نائب الرئيس .

المادة ١٩ – دخول الاراضي – لنائب الرئيس او اي شخص يفوضه الحق في دخول اية ارض والقيام بأية دراسة او تحرى او جمع المعلومات التي يريدها عن المياه الجوفية شريطة ان تتحمل السلطة جميع النفقات المترتبة على ذلك .

الفصل السادس

الخالفات

المادة ٢٠ كل شخص يخالف احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة ٦٦ من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ٢٧ لسنه ١٩٦٦، وللمحكم ان تأمر بازالة اثار المخالفة خلال مدة تعينها فاذا لم يقم بذلك جازلها ان تخول نائب الرئيس ازالتها على نفقة المخالف .



المادة ٨ ــ يقدم طلب الترخيص بموجب النموذج المقرر لدى الساطة بالنسبة للمحاصيل الواردة في المادة (٧) اعلاه
الى نائب الرئيس الذي له حق رفض اعطاء الرخصة او تنزيل مقدار المساحة المطلوب لراعتها الى الحد
الذي يراه ماسباً دون بيان الاسباب وفي حالة اعتراض الطالب على قرار نائب الرئيس يحال الموضوع
الى مجلس السلطة الذي يكون قرارد قطعيا بهذا الخصوص .

المادة ٩ ــ اذا نقصت كمية المياه المتوفرة في منطقة المشروع فلا يحـــق لصاحب الارض او المتصرف او المستأجر المطالبة بأى تعويض من جراء ذلك .

المادة ١٠٠ يجوز لنائب الرئيس في حالات توفر المياه بصورة تزيد عن حاجة منطقة المشروع ان يبيعها للطالبين من المزارعين في منطقة المشروع او ما يجاورها لازراعة الفصلية بكيات لا تؤثر على حقوق مزارعي منطقة المشروع ، بالسعر الذي تقرره السلطة ، على ان تكون نفقات جر الماء على حساب الطالب ، وفي هذه الحالة لا يحق لمشترى الماء ان يدعي باية حقوق ثابتة في المياه او باية تعويسات اذا امتنعت السلطة ، لاى سبب من الاسباب . عن بيعه ماء خلاف ما وافقت على بيعه لرى اراضيه او مزروعاته ، كما لا يحق له زرع موز او اشعجار مشمرة او حرجية مهما كان نوعها او نباتات علفية مستديمة او طويلة الامسد من نباتات مستهلكة للمياه

المادة ١١. لا يَجوز للسلطة ان تبيع مياها للدزار عسمين المشار اليهم في المادة (١٠) اعلاه الا يعد تأمين حاجة منطقة المشروع من المياه .

المادة ١٢ ــ تجرى اتفاقات بريم المياه بين السلطة والطالبين على النموذج الذي يقره نائب الرئيس .

المادة ١٣ ــ ليست السلطة مسؤولة عن اية اضرار تصيب الاراضي او المزروعات ــ او النباتات من جراءالفيضانات او لتغير في توعية المياه او كميتها او اية اسباب اخرى .

المادة ١٤ ــ لا يحق لغير السلطة استعمال المهارب او القناة الرئيسية او القنوات الفرعية او استعمال الميــــاه في منطقة المشروع دون موافقة فائب الرئيس الخطية على ذلك .

المادة ١٥ـــ تعتبر الاراضي من ألصنف ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ صاحبة الحق الاول في الرى في منطقة المشروع ولا يسمح برى اراضي من درجات اخرى الا بعد ان توافق السلطة على اعادة تصنيف هذه الاراضي .

المادة ١٦ ــ لا يجوز الضخ من القناة في منطقة المشروع الا بقرار من مجلس السلطة .

المادة ١٧ – لا يجوز لغير السلطة حفر آبار لامياه الجوفية في منطقة المشروع الا بقرار من مجلس السلطة .

المادة ١٨– لا تجوز زراعة الأرز في منطقة المشروع الا بموافقة خطية من نائب الرئيس بعد المحصول على اذن خطي من وزارة الصحة .

المادة ١٩ ً ـ في الفصول التي يقل دفع اليرموك ، او الوديان الجانبية او جميعها معاً ، ويجري توزيع الميـــاه عـــلى المزارعين ما يلي : ــــ

باليوم لدونم الحمضيات وغيرها ومن ثم تقسم كمية المياه الباقية في القناة على الاراضي الواقعسة ضمن منطقة المشروع بالتساوي حسب مساحتها القابلة للري ويترك للمزارع حرية النصرف بالمياه في زراعسة المساحة التي يشاء بما يشاء من المزروعات ويلفت نظره الى ان تقديرات كيات المياه قد تتناقص تدريجيا حسب المعلومات المتوفرة لدى السلطة ، ولا يحق للمزارعين المطالبة بأية تعويضات عن مزروعسات زرعوها اذا نقصت كمية المياه في المشروع عن كفايتها .

المادة ٢٠ على كل متصرف او مستأجر فرعي، يرغب في الحصول على كمية من مياه المشروع لرى وحداته الزراعية او للاستم لاك المنزلي ان يتقدم الى السلطة ، بطلب على النموذج المقرر لديها ، يبين فيه مقدار حاجته من المياه ، واوقات الاستلام ، وغير ذلك من المعلومات التي تتطلبها السلطة من آن لاخر وللسلطة تسأمين حاجاته هذه على ضوء امكانياته وتوفر المياه لديها ، كما يجوز لها رفض الطلب دون بيان الأسباب مع عدم المساس بالحقوق الممنوحة للطالب بموجب هذا النظام .

المادة ٢١ – يحق للسلطة استيفاء اتمان المياه المورده حسبها هو مفصل في المادة (٢٢) من هذا النظام ، بموجب الشروط والتعليمات انتي يصدرها فائب الرئيس من آن لاخر.واذا تأخر او تمنع المتصرف ، او المستأجر الفرعي، عن دفع اتمان هذه المياه في الاوقات المحددة او اذا اخل باي من الشروط او التعليمات ، فيحق لنائب الرئيس عندئذ بالاضافة الى كافة الحقوق الاخرى الممنوحة للسلطة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها وبعد اعطائه الفرصة التي يراها مناسبة لتلافي تقصيره ، ايقاف توريد المياه له دون ان تترتب من جراء ما يحدث عن ذلك اية مسؤولية على السلطة او على نائب الرئيس .

المادة ٢٢ ــ تستوفي السلطة انمان المياه وفق التعرفة التالية : _

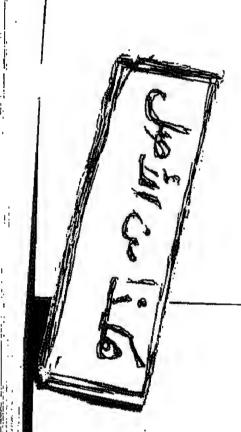
أ _ ١ _ ١٨٠٠ متر مكعب فلسا واحدا لكل متر مكعب في السنة الواحدة الدونم الواحد.
 ب _ فلسان الممتر المكعب الواحد ما زاد عن ذلك.

المادة ٢٣ – على كل مزارع لابنوي زراعة جزء من ارضه او ارضه بكاملها في فصل زراعي (شتريا كاناو صيفيا)
ان يبلغ السلطة قبل بداية الفصل الزراعي وان يدفع لها مبلغ (٣٠٠) فلس عن كل دونم لاينوي زراعته.
اذا تبين للسلطة ان مزارعا ما لم يقم بزراعة جزء من ارضه او ارضه بكاملها دون ان يبلغ السلطة عندئك
يتر تب على المزارع دفع مبلغ (٥٠٠) فلس عن كل دونم لم يقم بزراعته واذا تبين للسلطة ان مزارعا
ما لم يقم بزراعة جزء من ارضه اكبر من الجزء الذي بلغ عنه يترتب عندئسذ على المزارع دفع مبلغ
(٥٠٠) فلس عن كل دونم لم يقم بزراعته بدلا من (٣٠٠) فلس.

المادة ٢٤ – تستوفي السلطة اثمان المياه التي تستعمل لري المشاتل والاستعمال المنزلي والصناعـــة بموجب الاسعار التي تقررها السلطة بين حين وآخر .

المادة ٢٥ - تخضع الاراضي الواقعة في منطقة المشروع والتي تجر مياهها من نهر الاردن للاحكام التي يضعها مجلس السلطة لهذه الغاية من آن الى آخر .

المادة ٢٦ ـ لذائب الرئيس ان يصدر التعليات اللازمة لتنفيد احكام هذا النظام .



نظام رقم (۹۰) لسنة ۱۹۲۲

نظام الشؤون الماليه لسلطة المصادر الطبيعيه

صادر بالاستناد الى المادة رقم (٦٨) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام الشؤون المالية لسلطة المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – ايفاء باغراض هذا النظام يكون للعبارات والالفاظ التالية المعانى المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

(السلطة) سلطة المصادر الطبيعية.

(الحب السس) مجلس ادارة السلطه .

(المدير العام) ﴿ هُو المُوظفُ المعينُ بموجبُ الفقرةُ أَ مِنَ المَادَةُ ١٢ مِنَ القَانُونَ .

الفصل الاول السؤوليات

- المادة ٣ ــ نائب الرئيس هو رئيس مأموري المحاسبة ومسؤول عن حساباتها السلطة وجميع معاملاتها المالية والحسابية وحفظ اموالها وايداعها في اي من البنوك المحلية والمحافظة عليها واتخاذ الاحتياطات الضرورية والكفيلـــة بعدم وقوع تلاعب او اختلاس او اهمال فيها وعليه ان :
- أ يشرف اشرافا فعلياً عاما على النفقات وإن الايتجاوز المحصصات المرصودة في الميزانية لكل مادة
 وإن لا يجيز صرف أي مبلغ ليست له مخصصات .
- ب يتحقق من انجميع النفقات والواردات تنسق تنسيقا صحيحا متفقا مع مواد المبزانية واصول الفيود
 الصحيحة ، وانها تدخل في سجلاتها دون تأخير .
 - ج ــ يتأكد من ان كل دفعة تدفع بموجب ترخيص وانها لا تزيد عن الاستحقاق .
- المادة ٤ مأمورو المحاسبة مسؤول عن تدقيق الفواتير ومعاملات السلطة المالية والحسابية وضبط قيودها وتنظيم المستندات المتعلقه بهاو تنسيقها تنسيقا صحيحا موافقا لمواد الميزانية وقيدها في سجلاتها درن تأخير ، وعليهم ان:
- أ ــ يتخلوا الاحتياطات الضرورية الكفيلة بعدم وقوع تلاعباو اختلاس في اموال وودائع وتأمينات السلطة والمحافظة على جلود الرخص والوصولات والطوابع واية قسائم اخرى ذات قيمة نقدية .
- ب لايدفعوا اي مبلغ ليست له محصصات مرصودة في الميزانية او ان يتجاوز المحصصات المرصودة لاى مادة من مواد الميزانية او ان يدفعوا أي مبلغ لم يصرح بدفعه اوان يدفعو امبالغ تزيد على الاستحقاق.

المادة ٥ – نائب الرئيس ومأمورو المحاسبة مسؤواونشخصياً وماليا عن القيام بصورة مرضية بالاعمال الماليةوالحاسبية التي تتعلق بالسلطة وعن اية اخطاء حسابية او اية اخطاء اخرى تلحق الضرر باموال السلطة ، سواء اكانت هذه الاخطاء ناجمة عن تدقيقهم او تنظيم المعاملات المالية والحسابية او تقديمها لهم باعتبارهم المختصين المسؤولين عن تدقيقها والموافقة عليها .

المادة ٣ – اذا وقسع تلاعب او اختلاس او اهمال في اموال السلطـــة ، او قصر اى من مأمورى المحاسبة في اداء واجباته الرسمية ، فعلى ذائب الرئيس ان يجرى التحقيق بالاشتر اك مع مندوب من وزارة المائية وآخر من ديوان المحاسبة وان يرفع تنسيباته لرئيس المجلس لاتخاذ الاجراءات القانونية .

الفصل الثاني

الميز انيسة

المادة ٧ ـــ أ ـــ يعد المدير العام ميزانية السلطة في الربع الاخير من كل سنة مالية متضمنة ابو اب الوار دات والنفقات ، ويقدمها لنائب الرئيس لتقديمها للمجلس للبحث فيها والموافقة عليها .

ب -- بعد ان يوافق المجلس على الميزانية ترفع الى مجلس الوزراء عن طريق وزارة المالية / الميزانية قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الاقل .

ج 🗕 بعد اقر ار الميزانية من قبل مجلس الوزراء تدرج في ميزانية الدوله العامـــة .

د – بعد التصديق على الميزانية بصورتها النهائية يبلغ وزير المالية المجيدس بميزانيته المصدقة وتعتبر نفقات السنة معينة ومحددة

الفصل الثالث

الترخيص بالصرف

المادة ٨ - لا يُجوز صرف اية نفقات من اية مادة من مواد الميزانية ما لم تجز بقانون ومالم تتم الاجراءات المالية التالية · أ - صدور الامر المالي العسام .

ب - صدور الحوالات المالية من قبل نائب الرئيس لمن يفوضهم من الموظفين بالانفاق من الميزانية .

ج ــ تنظيم براءة تشكيلات او براءة زيادة او عقد استخدام .

المادة ٩ – يحوز لنائب الرئيس ان يصدر حواله من مخصصات اية مادة فرض بالانفاق منها ، لاي موظف اناط به نائب الرئيس مسؤولية الانفاق بالنيابة عنه .

المادة ١٠ ــ لا يجوز نقل مخصصات اية مادة الى مادة اخرى الابموافقة المجلس على النقـــل .

المادة ١١ – لا يجوز نقل محصصات الرواتب من مادة الى أخرى از الى النفقات وبالعكس الابمو افقة المجلس ومجلس الوزراء.

المادة ١٧ ــ اذا تحققت اية نفقات او روائب خلال السنة المالية ولم تدفع فيخصص لهـــا في ميزانية السنة اللاحقة وتدمج مع المادة المختصة بهـــا .

المادة ١٦ ـ يجوز لنائب الرئيس صرف سلفات نفقات مؤقتة أو دانمة للاشخاص الرسميين عندمـــا تقضي الضرورة

المادة ١٧ - يخضع صرف السلفات الرسمية لنفس الانظمة والتعليمات المتعلقـــة بانفاق ومراقبـــة المخصصات العامة

المادة ١٨ – لنائب الرئيس الحق في اصدار تعليمات بمراقبة وتنظيم النفقات والمقبوضات والسلفات والامافات و له ٠٠

يعالج بنظام خاص يصدر لهذه الغاية ، اية قضية لم تتناؤلها احكام هذا النظام .

السلطة ، على ان لا تزيد السلفة لأي شخص عن مائة دينار .

التي تكون بحوزتهم

بللك بناء على طلب المدير او رثيس القسم المختص وذلك عـــلى حساب المخصصات المرصودة في ميزانية

ومعاملاتها ، كما ان حاملي السلفات الرسمية مسؤولون شخصياً عن اي مخالفة او نقص يحصل فيالسلفات

الفصل الرابع مراقبة الناهةات

المادة ١٣ ــ تفتح في السلطة الدفائر الخاصة التالية :

أ _ دفئر التخصيصات : تفرد فيه صحائف مستقلة لكل مادة من مواد الميز انية وتسجل فيه مخصصات كل مادة في الميز انية المصدقة ورقم الامر المالي العام والحوالة المصالية ، وتقيد في هذا الدفستر المبالغ المصروفة فعلا حسب تسلسل ارقام مستنداتها ، كما تقيد فيه المبالغ المعلقة . ويحب ان يحمل الدفتر رقما متسلسلا في الدفع لكل ماده ورقم الصرف الذي يعطى من الصندوق .

ب ــ دفتر العقوبات والاتفاقات: تخصص فيه صحيفة او اكثر لكل عقد او اتفاق تتضمن التفصيلات الكافية عن المبلغ المتحقق على السلطة ومفر دات مستندات الدفع ومواد المبز انية الني جرى الدفع من مخصصاتها ومستندات الادخالات. وتقيد المبالغ المتحققه على السلطة بموجب العقود والاتفاقات او الاعتمادات على حساب اية مادة في عامود المبالغ الملتزم بها وينتبه الى ان المبلغ الملتزم به بكامله او بالجزء المتبقي منه مع المبالغ فعلا لا يتجاوز الرصيد.

ج - دفتر سلفات الاعتمادات: يتضمن التفصيلات الكافية عن رقم وقيمة كل اعتماد واسم البنك المفتوح
 فيه الاعتماد . وتقيد قيمة الاعتماد في دفتر التخصيصات في عامود المبالغ الماتزم بها وتحت المادة
 المفتوح لحسابها مثل هذا الاعتماد . ويبين في دفتر الاعتمادات المالغ المدفوعه من اصل الاعتماد ،
 مع ذكر ارقام مستندات الدفع والمادة المدفوع منها المبلغ ، وكللك مستندات الادخالات .

د ـ دفتر الالتزامات المالية :

(١) يمسك المدراء و/أو روساء الاقسام سجلات الالتزامات المــالية لمراقبة الانفاق ضمن المخصصات المــالية والالترمات .

(٢) لا يجوز ان تتجاوز النز امات اية مادة من مواد الميز انية العامه محصصات تلك المادة في ايه سنه ماليه

(٣) يجوز تدوير ارصدة الالتزامات غير المدفوعة في نهايةالسنة المالية لمدة لاتتجاوز الستة اشهر،
 الاق الحالات الاستثنائية ، شريطة الحصول على موافقة وزير المالية الحطية في كل حالة .

هـ - دفتر الذيم المتفرقة : يقيد فيه الذيم المطلوبة من السلطة التي لانتحقق بموجب عقود او اتفاقات
او اعتمادات ولا تدفع خلال السنة ، وذلك من اجل اعادة تخصيصها في ميزانية السنة اللاحقة .

و - دفتر الحوالات الماليه : تقيد فيه ارقام وتواريخ ورقم الحوالات بحسب تسلسل تواريخها . ويجوز لنائب رئيس السلطة ان ينقل محتويات اية حوالة بكاملها اق جزء منها الى موظف آخر على النموذج المقرر وحسب الاصول المتبعة في ذلك .

المادة ١٤ – لايجوز للسلطة أن تلتزم باية النزامات أوان تعقد أية عقود أو أتفاقات أو أن تفتح أية أعتمادات ماليسة مالم يكن لها مخصصات مرصودة في الميزانيسة .

نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٦٦

نظام موظفي سلطة المصادر الطبيعيه

غير المصنفين وبعقود والمؤقتين

صادر بموجب المادة (٦٨) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ .. يسمى هذا النظام (نظام موظفي سلطة المدادر الطبيعية غير المصنفين وبعقود والمؤقتين لسنسة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الهادة ٢ ــ تسرى احكام هذا النظام على جميع موظفي سلطة المصادر الطبيعية غير المصنفين و بعقود و المؤقتين العاملين فيها و يتقاضونرو اتبهم من خزينة الدولة حسب نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضىء نون الميزانية العامة.

الهادة ٣ ــ يكون للكلمات والعبارات التاليد الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها في ادناه •ـــا لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

« تعني كلمة (الموظف غير المصنف) كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في الـلطـــة في وظيفة دائمة ذات راتب محدد في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوظائف الصادر بموجب قانون الميزانية العامة للدولة وليست لها درجه . «

« تعني كلمة (الموظف بعقد) كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في السلطة لمدة محدودة بموجب عقد يبرم بينه وبين نائب الرئيس نيابة عن الحكومة براتب مقطوع من المخصصات المفتوحة او مخصصات المشاريع او الامانات او من مخصصات الرواتب عند الضرورة » .

تعني كلمة (الموظف المؤقت) كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في السلطة في وظيفة مؤقته على حساب المشاريع والامانات او على حساب رواتب الموظفين المعارين ولا يشمل ذلك العامل الذي يتقاضى اجور يومية.

و تعني كلمة (السلطة) سلطة المصادر الطبيعية .

تعني كلمة (الوزير حيثما وردت في نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنسة ١٩٦٦ واية قوانين او انظمة
 تحل محلها) ثائب رئيس السلطة او من يفوضه » .

« تعني كلمة (وكيل الوزارة حيثًما في نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ واية قوانين وانظمة تحل محلها) المدير او رئيس القسم المختص المرتبط بالمدير العام مباشرة » .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المواد السابقة تسري احكام موادالفصلين الرابع عشر والحامس عشر من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ واي تعديل يطرأ عليهما او أي تشريع آخر يحل محلهما على موظفي السلطة غير المصنفين وبعقود والمؤقتين .

عن الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ /١٩٦٦/٧

نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام معدل لنظام الحدمة المدنيه

00-100

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحدمة المدنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مسم النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ – تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بحذف عبارة (رثيس مجلس الامه) الـواردة في الفقرة (ب) من تعريف كلمة (الوزير) والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس مجلس الاعيان).

المادة ٣ _ تعدل المادة (٢٦) من النظام الاصلي بحذف ما ورد في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بما يلي : _

ز — اذا لم يكن المرشح جائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او مــا يعادلها كحد ادنى فيجوز ان يصنف في الدرجة المناسبة اذا توافرت الشروط التالية : —

١ - اذا كان حاصلا على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة وعين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام
 هذا النظام ومضى على تعيينه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو

٢ – اذا كان قد عين في دائرة محتصة قبل نفاذ احكام هذا النظام وامضى في حدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات وانهى الدراسة الاعدادية او ثماني سنوات اذا كسان قد انهى الدراسة الابتدائية . وفي كلتا الحالتين الاخيرتين يجنب ان يكون العمل الذي مارسه خلال السنوات الحمس الاخيرة فنيا او مهنيا وان تكون الوظيفة الني عين فيها فنية او مهنية .

المادة ٤ – يلغى ما جاء في المادة (٣٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : –

٣٨ ــ أ ــ لا يسمح بعد نفاذ هذا النظام لأي موظف تسرى عليه احكام النظام الاصلي بالانتساب الى الحامعات الا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص على ان يستند هذا التنسيب الى تقرير يقدمه وكيل الوزارة يفيد ان الشهاذة التي سيحصل عليها طالب الانتساب لها علاقة بعمله في الدائرة المختصة وان هذه الدائرة بحاجة لذلك الاختصاص .



- ب- لا يستح للموظف المنتسب بتغيير موضوع تخصصه بعد موافقة مجلس اأوزراء عايه الا بقرار من
 الحجلس بناء على تقرير يقدمه الوزير المختص .
- ج لا يـمح بنقل الموظف المنتسب من دائرته قبل مضي ٥ سنوات على تاريخ نيله الدرجة الجامعيه الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزيرين المختصين بعدالاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين.
- د _ لا تسرى احكام الفقرات السابقـة على الموظفين الذين تم انتسابهم للجاءات قبل نفاذ احكـام
- ه _ اذا رسب الموظف المنتسب في صفه اكثر من مرة واحدة خلال مدة الدراسة بعد نفاذ هذا النظام فلا يمنح الاجازة الدراسية المنصوص عليها في المادة (٩٥) من النظام الاصلي بعد رسوبه الثاني .
- و _ يحتفظ ديوان الموظفين بسجل تدون فيه اسماء الموظفين الذين يوافق مجلس الوزراء عــــلى افتسابهم واسماء وظائفهم و درجانهم و مواضيع تخصصهم والتاريخ الذي ينتظر فيه تخرجهم واية ملاحظات اخرى ، كما تحتفظ كل دائرة بسجل مماثل تدون فيه جميع هذه المعلومات عن موظفيها المنتسبين .
- ز ــ اذا حصل الموظف على مؤهلات علمية جديدة وكانت هذه المؤهلات مما لا يفيد عمله في الدائرة المختصة وليس لها ارتباط بواجب ومسؤوليات وظيفته في تلك الدائرة فتعتبر هذه المؤهلات كأنها لم تكن ولا يعدل وضعه بسبب حصواه عليها .
- حــ اذاكانت المؤهلات الجديدة التي حصل عليها الموطف بما يفيد عمله في الدائرة المختصة ولها ارتباط بواجبات ومسؤولياتوظيفته في هذه الدائرة فيعدلوضعه وفق احكام المادة (٣٤)من النظام الاصلي .
- المادة ٥ تعدل المادة (٣٩) من النظام الاصلي بحذف العبارة التالية منها : و ران تعتبر سنو ات الخبر ة التي تستبق الشهادة معادلة لثلث زيادة سنوية و احدة عن كل سنة خبر ة كحداعلي ١٠.
 - المادة ٦ ــ تندل المادة (٤٦) من النظام الاصلي بحلف ما ورد فيها والاستعاضة عنه بما يلي : ــ

و يرفع الموظف من درجة ما (باستثناء الترفيع من الدرجة الثانية) الى درجة اعلى منها بعد مضي سنة على الاقل على تاريخ حلوله في اعلى مربوط الدرجة شريطة ان يكون قد ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة جيد جداً فما فوق ، امسا اذا عين الموظف في اعلى مربوط الدرجة فلا يجوز ترفيعه الا بعد ان يكون قد امضى مده لا تقل عن سنتين على تعيينه في تلك الدرجة » .

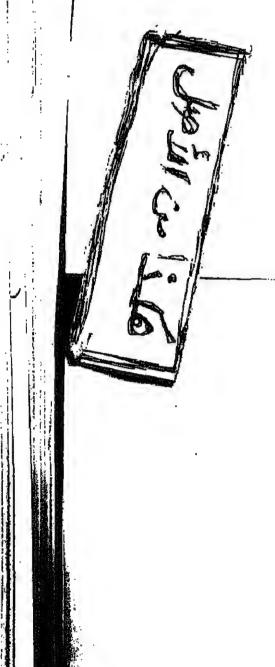
- المادة ٧ ــ يلغي ما جاء في المادة (٤٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ
- ٤٩ يجوز ترفيع الموظف من درجة الى درجة اعلى منها في الحالات التي يظهر فيها مقدرة فاثقة في عمله
 اذا توافرت فيه الشروط التالية : __
 - ا ــ الله يكون قد اكمل في الدرجة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
 - ب ان يكون قلد ورد عنه في السنتين الاخير تين تقرير ان سنويان بدرجة جيد جداً فما فوق .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (٩٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : - ٣٩ - تحسم الاجازة المرضية من الاجازة السنوية العادية اذا كانت لمدة اسبوع او اقل مــا لم تعدد هذه الاجازة وتؤيدبقرار من اللجئة الطبية المختصة سواء أعطيت الاجازة المرضية في داخل المملكة ام خارجها. ولا تحسم الاجازة المرضية المعطاه للموظف المريض خارج المملكة بموجب المــادة (١٠٤) من النظام الاصلي من الاجازة العادية .

المادة ٩ – تعدل المادة (١١٣) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : –
« اذا كان متزوجاً ، اما اذا كان اعزب او ارمل وليس له بنون او بنات او والدة او والد فيعتبر
ورثته في هذه الحالة ورثته الشرعيين » .

الحسن بن طالال 1977/4/40 وزيــــــر الماليــــة رئيس الوزراء ووزير السدفاع وزير الداخلية ووزير دولـــة لشؤون ووزير الخارجيــة بالوكالـــة ووزير الاقتصادالوطئي بالوكالة رثاسة الوزراء ووزير العدليه بالوكالة وصفي التل عز الدين المفتي عبد الوهاب انجالي وزيـــر الداخليــــــة للشؤون قاسم اار يمـــاوي صالح برقان احمد ابو قورة وزير المواصلات/ميناء طيران سكك ووزيسر الاعسلام بالوكالسة الاشغيال العاميية ووزير المواصلات/برقوبريد بالوكالة ذوقان الهنداوي سعيد الدجاني الانشاء والتعمــــــير نصفت كمال اسهاعيل حجازي محمد طوقسان

Q



عن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٦٦/٧/٢٥ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۹۳) لسنة ۱۹۳۲

نظام معدل لنظام اللوازم للامن العام

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم للامن العام لسنـــة ١٩٦٦) ويقرأ من النظام رقم(٢٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصــلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في لجريدة الرسمية .

المادة ٢ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ــ

ا ــ شراء لوازم ومهات لاتزيد قيمتها على خمساية دينار على ان يتم الشراء بواسطة لجنة يرأسها ضابط شريطة الحصول على ثلاث مناقصات اذا كان ذلك ممكنا وتخضع قرارات الجنة الى تصديق المدير او من ينيبه اذا زاد المبلغ على مائتي دبنار .

المادة ٣ ـ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة الفقر تين التاليتين اليها .

ك ــ شراء لوازم بمبلغ لايزيد على ماية دينار باشراف لجنة من ضابطين يعينهما مدير الامن العام شريطة الحصول على مناقصات ثلاث ان كان ذلك بمكنا .

ل خو بلدراء الشرطة ومدراء فروع مديرية الامن العام شراء لوازم من الاسواق المحلية للاغراض الرسمية دون الحاجة للحصول على المناقصات وتشكيل لجنة شراء على الانزيد قيمة هذه اللوازم على عشرة دنانبر.

المادة ٤ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي بشطب كلمة (عقيد) الواردة في الفقرة () منهاو الاستعاضة عنها بكلمة (مقدم).

المادة ٥ – يلغى ما جاء في المادة (٦٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – وحندما تصرف لوازم مقابل الثمن الى قيادة الجميش العربي الاردني، و مديرية المحابرات العامة او مديرية



الدفاع المدني تجري تسويسة ثمنها بالسعر الذي استوردت فيه مضافآ اليسه (١٠٪) مقابل نفقات الشحن والتأمين او اية نفقات اخرى كما انه يجوز لمدير اللوازم اعفاء الدائرة المشترية من اضافة (١٠٪)اذا وجد انه لايوجد نفقات شحن او تأمين او غيرهما .

الحسن بن طلال ۱۹۲۹/۷/۲۵ وزیرالداخلبه ووزیر دولة لشؤون رئاسة وزیر المالیــة ووزیــر رئیس الوزراء ووزیر الــدفاع

الـــوزراء ووزيـــر المــدلية بالوكالة الاقتصاد الوطني بالوكالة وزيـــر الحارجيــة بالوكالة عبد الوهاب المجالي عز الدبن المفتي وصفي التـــل

وزير المواصلات / برق و بريد بالوك الله الاشغال العاماة ووزير الاعلام بالوكالة ووزير المعلم العالي في المعلم المعل

رثــاســة الــوزراء الإنشاء والتعمــير الزراعــــــة محمد طوقان نصفت كمال اسماعيل حجازي

وزير دولــة لشـــؤون

اسماعيل حجازي

نحى الحسن بن طلال فائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٧/٢٣ .

نأمر بوضع النظام الآتي : **ــ**ـ

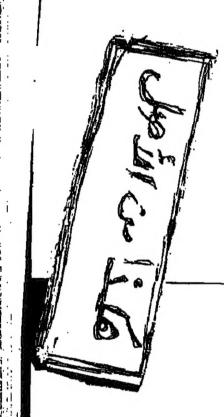
نظام رقم (۹۶) لسنة ۱۹۲۲

نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسيه

صادر بمقتضى المادة (٥٠) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

- المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام مكافآت المناهج والكتب المـــدرسية لسنة ١٩٦٦) ويعمل بـــه اعتباراً مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسميه .
- المادة ٢ يعطى كل عضو من اعضاء اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية مكافأة شهرية قدرها خمسة وعشرون ديناراً لقاء اجتماعاتهم وبدل حرمانهم من حق تأليف الكتب المدرسية . وتدفع لمن يجيىء من خارج عمان اجور سفر فقط حسب الاصول المالية.
- المادة ٣ ــ يعطى كل عضو من اعضاء قسم المناهج والكتب المدرسية ومن ينتدب للعمل في هذا القسم للقيام بمهام تشبه في طبيعتها عمل اعضاء القسم بناء على تنسيب رئيس قسم المناهج وموافقـــة وزير التربية والتعليم ، مكافأة شهرية قدرها عشرة دنانير وذلك مقابـــل حرمـــان العضو او العضو المنتدب مـــن حق تأليف الكتب المدرسية .
- المادة ٤ ــ يعطى عضو اللجنة الفرعية المكلفة بوضع مناهج المرحلة الالزامية مكافأة مالية أولية مقدارهــــا (٢٥) ديناراً يضاف اليها مبلغ دينار وماثتين وخمسين فلساً عن كل حصة من حصص المنهاج اللتي يكلف. بالمساهمة في وضعه على ان لا تزيد اية مكافأه للعضو الواحد عن مائة دينار .
- المادة ٥ ــ يعطى كل عضو من اعضاء اللجنة الفرعية المكلفه بوضع مناهج المرحلة الثانوية مكافأة مالية اولية مقدارها (٢٥) ديناراً يضاف اليها «دينار ومايتان وخمسين فلساً «عن كل حصة من حصص المنهاج الذي يكلف بالمساهمة في وضعه على ان لا تزيد اية مكافأة لاى عضو عن ستين ديناراً ، وتراعي اللجنة العليا عنه تأليفها اللجان الفرعية المكلفة بوضع مناهج المرحلتين الالزامية والثانوية عدم الجمع بين عضوية لجهان مناهج المرحلتين الارحلتين الارحلتين الارحلتين الارحلتين المرحلة في قرار منها .
- المادة ٦ أ يعطى عضو اللجنة العامة المكلفة بوضع اي منهاج من مناهج معاهد المعلمين اللدين ليسوا من ملاك هذه المعاهد مكافأة مالية اولية قدرها عشرة دنانير مضافاً اليها دينار واحد عــن وضع مناهــج كل ساعة معتمدة .
- ب -- اما بالنسبة لاعضاء اللجنة العاملين من معاهد المعلمين والمعلمات فتصرف لهم نصف المكافأة المفررة
 في البند (أ) من هذه المادة . لان اشتر اكهم في وضع المناهج لهذه المعاهد وتنقيحها يعتبر امتداداً لعملهم في هذه المعاهد وعاملا مهيا في نموهم المسلكي .

- المادة ٧ يعامل اعضاء اللجان الفرعية المكلفة بوضع مناهج المدارس والمعاهد المهنية طبقاً لمــــا ورد في المــــادتين (٥ و ٦) من هذا النظام حسب مستوى تلك المدارس والمعاهد .
- المادة ٨ ــ أ ــ يعطى كل عضو مشترك فى لجنة وضع دليل المعلم في تدريس المنهاج مكافأة مالية مساوية للمكافأة المالية التي تصرف للعضو الذي يضع ذلك المنهاج حسب ما جاء في مواد هذا النظام .
- ب ــ تعطى مكافأة مالية مقابل وضع دليل اي كتاب مدرسي معين بحيث لا تزيد عن نصف المكافأة المقررة لتأليف ذلك الكتاب حسب ما جاء في مواد هذا النظام ، ويقـــدر وزير النربية والتعليم المكافأة المستحقة في ضوء تنسيب اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية .
- المادة ٩ ــ تصوف لكل من يتكبد اجور سفر من مركز عمله الى مكان اجتماعات لجان المناهجمن اعضاء هذه اللجان المادة ٩ ــ تصوف لكل من يتكبد اجور سفر مكافآت عن اعمالهم في المناهج اجرة مقعد واحد في سيارة على ان لا تصرف لاي منهم اية علاوات سفر .
- المادة ١٠ ــ يقرر وزير التربية والتعليم بناء على تنسيب اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية المكافأة المناسبة لكلمن يشترك او يقوم منفرداً بدراسة او بتعديل او تنقيح اى من المناهج او الكتب او المذكرات المقررة او اى جزء منها بشرط ان لا تتجاوز هذه المكافأه نصف ما هو مقرر لمن يشترك بوضع المناهج او الكتب او المذكرات بموجب هذا النظام .
- المادة ١١ يعطى عضو اللجنة المكلفة بوضع المناهج مكافأة كاملة اذا حضر ثلاثة ارباع عدد جلسات لجنته واذا ما تغيب او انقطع عن عمله اكثر من ربع عدد جلسات لجنته فيعطى من المكافأة بالنسبة لما بدل من جهد ، وفي حالة تعيين عضو خلفا له يعطى العضوالجديد ما تبقى من مكافأة العضو السابق .
- المادة ١٢ يدفع لكل عضو من اعضاء اللجان الفرعية التي تكلف بدراسة مشاريع الكتب المدرسيه بقصد تقويمها واختيار ا
 المشاريع الفائزة منها مكافأة مالية مقدارها ٥ ر١ ٪ من مثل المكافأت التي يستحقها مشروع الكتاب الفائز، وذلك
 عن كل نسخة من مشاريع الكتاب الواحد التي يكلف العضو بدراستها، ما عدا مشاريع كتب الصفين الاول
 والثاني الا بتدائيين حيث تقرر اللجنة العليا المكافأة المناسبة ، ويراعي عند تكليف عضو اللجنة الفرعية
 بتقويم مشاريع الكتب المدرسية أن لا يشترك العضو في تقويم مشاريع كتب اكثر من مبحث واحد الا في
 الحالات الاستثنائية وبقرار من اللجنة العليا .
- المادة ١٣ ــ تدفع لمؤلف او لمؤلفي الكتاب المدرسي الذى يفوز فيالمسابقة مكافاة مالية اولية مقدارها (١٥٠) دينار يضاف اليها عن كل حصة منهجية اسهوعية يدرس فيها الكتاب كما يلي . ــ
 - في المرحلة الابتدائية ستون دينارا عن كل حصة منهجية اسبوعية .
 - في المرحلة الاعدادية تمانون دينارا عن كل حصة منهجية اسبوعية .
 - في المرحلة الثانوية ماثة دينــــار عن كل حصة منهجية اسبوعيــــة ي
- على ان لا تزيد مجموع مكافأة الكتاب الواحد عن خمسياية دينار كحد اعلى وتشمل هذه المكافأة اجرة تدقيق ملازم الكتاب والاشراف على طباعته في الطبعة الاولى. فاذا تعذر قيام مؤلف بالتدقيق والاشراف على طبع الكتاب واخر اجهاقتظع من مكافأته اجر تدقيق المدقة بن المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا اللنظام.
- المادة ١٤ ــ تدفع مكافأة مالية الى الشخص او مجموعةالاشخاص الدين يكلفون بوضع كتاب مدرسي حسب الاسس الواردة في المادة (١٣) من هذا النظـــام .



الحسن بن طلال

. محن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك ^{المعظم}

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٧/٣٠ ، نأمر بوضع النظام الآثي : –

نظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام رسوم الاستيراد

00-pe-00

المادة ١ – يسمى هذا النظام(فظام معدل لنظام رسوم الاستيراد لسنة ١٩٦٦)ويقرأ مع النظام رقم(١٨) لسنه١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي بخذف عبارة (قدرها ١٠٪)الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة(لاتقل عن ٥٪ ولا تزيد عن ١٠٪).

1977/4/4.

ل الوزراء ووزير المدفاع يسسر ألخارجية بالوكالسة وصفي التسسل		وزيــــر المـــالية عز الدين المفني	وزيرالداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الـــوزراء عبدالوهاب المجالي
وزير الداخليـــة للشؤون البلديـــــــة والقروية قاسم الريماوي	وزيـــــــر الشؤون الاجـــماعيـــة والعمـــل صالح برقان	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيـــــر الاشغـــال العامــــــة	وزيــــــــــــــر الاقتصـــاد الوطــــني خاتم الزعبي		وزير المواصـــلات / مينـــ ووزير المواصـــلات / برق سعيد الدج
وزيـــــر الاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		وزيـــــاء والتعمــــــــا الانشـــــاء والتعمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ویزر دولسة لشســـؤون ر تاســــــــة الوزراء محمد طوقان

المادة ١٥ – اذا تقررت ىرجمة كناب للتدريس يدفع الى مترجمه نصف المكافأةالمخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكادة ١٥ – اذا تقررت وفن ١٠ جاء في 'لمادة (١٣) من هذا النظــــام .

المادة ١٦ – بالرغم مما ورد في احكام هذا النظام تنسب الله نا المناهج والكتب المدرسية ال وزير التربيسة والتعليم تقدير مكامآت مالية مناسبة لتأليف الكتب الانجايزية المؤلفة عن طريق التكليف او المسابقة الحرة .

المادة ١٧ – تدفع لمن يكلف بتحضير مادة دراسية على شكل مذكرة لحل مشكلة تعليمية ،ؤقتة ،كافأه مالية يقررها وزير التربية والتمليم في ضؤ تنسيب اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية على ان لا نزيد عن ماية دينار في اى حال . واذا حولت المدكرة الى كتاب تدفع للدؤلفين باقي المكافأة المستحقة وفق احكام هذا النظام .

المادة ١٨ – تدفع مكافأة مالية مقدارها دينار واحد عن كل ملزمة الكلشخص يعهد البه بتدقيق الكتب المدرسية المطبوعة عند اعادة طباعتها واخراجها بصورة نهائية واما الكتب التي تطبع لاول مرة فيجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طباعتها وتدقيق المزامها في الطبعة الاولى دور اجرة وان تعذر على المؤلف القيام بهذه المهمة يكلف القسم من يقوم بتدقيق ملازم الكتاب مقابل دينارين عن كل مارمة ويخصم ذلك من المكفأة التي يستحقها المؤلف.

المادة ١٩ – يصرف للمستخدم في قسم المناهج والكتب المدرسية الذى يكلف بالدوام الناء المقاد الاجتماعات التي تتعلق بالمناهج والكتب المدرسية في خارج اوقات الدوام الرسميمكافأة مالية مقدارها ماثنا فلس كل يوم تعقد فيه مثل هذه الاجتماعـــات .

المادة ٢٠ – لوزير التربية والتعليم بتنسيب من اللجنة العليا للسناهج والكتب المدرسية ان يقرر منح مكافأة مناسبة لمن يستحقها مقابل القيام بجهد فكرت او عمل اضافي يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية ، ممن لا تشملهــــم احكام هـــدا النظام .

المادة ٢١ – يعامل ورئة كل من يستحق مكافأة يموجب هذا النظام معاملة مورثهم .

المادة ٢٢ ــ يلغى نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية رقم (١) لسنة ١٩٦٥ .

1977/4/ 15

وزير الداخلية ووزير دولـــة لشؤون وزيـــر الماليـــــــة ووزيـــر رئاسة الوزراءووزير العدلية بالوكالة الاقتصـــاد الوطــني بالوكالـــة

السة الوزراءووزير العدلية بالوكالة الاقتصاد الوطني بالوكالــة ووزير الخارجيــة بالوكالــة عبد الوهاب المجاني عز الدين المفتي وصفي التل وزيــــر الشــــؤون ووزير الــداخليــة الشــؤون ووزير الــداخليــة الشــؤون والمحـــــ الاجتاعيــة والعمــــل البلــديــة والقرويـــــة

احمد ابو قورة صالح برقان قاسم الويماوي وزير المربيــة والتعلـــم وزير المربيــة والتعلــم وزير المواصلات ميناء طيران سكك وزير الماصلات/برق وبريد بالوكالة الاشعــال العــامــة وزير الاعـــلام بالوكالة

ا وزيسسي

الانشاء والتعمير اليراع

الحسن بن طالال

رقيس الوزراء ووزير الدفاع

سعيد الدجاني وزير دولسـة لشـؤون

عمد طوقان

Chair Car 1:

نحن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمققضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتارييخ ١٩٦٦/٧/٣٠ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (۹۷) لسنة ۱۹۲۲

نظام معدل لنظام اللجنة الوطنية الاردنية لليونسكو

صادر بالاستناد الى المادة ١١٧ والبندين (٥و١١) من المادة (٣) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ ••••

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللجنة الوطنية الاردنية لليونسكو لسنه ١٩٦٦) ويقرأ مع النظـــام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها : _

ه ــ العناية بشؤون التعاون الثقافي العربي في نطاق جامعة الدول العربية ، وذلك بالاتصالبالادارة الثقافية للجامعة العربية .

الحسی بی طمول

0,0			
رئيس الوزراء ووزير للدفـــاع ووزير الخارحيـــة بالوكالـــة			
رورير «حارحيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	معان دو اد		
وزير الداخلية للشـــؤون	ـر الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ــــر وزيــ	
البلسديسة والقسرويسة	عيــــه والعمـــــــل	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	التربيسة والتعلميم الصح
قاسم الريماوي		بو قوره	ذوقان الهنداوى احمد ا
	ـــر و <u>زيــــ</u>	ى وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المو اصلات /ميناء طيران سكلا
العامــــة			ووزير المواصلاتبرق وبريد بالوكاا
	-	حاتم الزعبي	سعيد الدجاني
وزيــــــر	وزيـــــر	رزی در	وزيسر دولسه لشؤون و
الاعــــلام	الزراءـــــة	لانشساء والتعمير	رئاسة السوزراء ال
عبد الحميد شرف	اسياعيل حجازي	نصفت کمال	المرحمد طوقان

عى الحسن بن طهول فائب جمولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٣٠ ، تأمر بموضوع النظام الاتي .ــ

نظام رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة

صادر بالاستناد الى المادتين (٢ و ٣) من القانون رقم (٢٥) نسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي يالنظام الاصليكنظام ويعمل من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ – تعدل المادة (٤) ملى النظام الاصلي بشطب نسب الرسوم الواردة في الفقرات (د، ه، و، ز،) منها والاستعاضة عنها بالنسب التالية

1. 18. - 2

% Y. - A

و -- ۲۰ ٪

ز - ۱۲۰ ٪

الحسن بن طلال		1477/٧/	
ل الوزراء ووزير الدفساع	وزيـــــر رئيس	وزيـــــر	وزير الداخلية ووزيردولة
ير الخارجيسة بالوكالسة	العدلية ووز	الماليـــــة	لشؤون رئاسسة الوزراء
وصفي التل	سمعات داو د	عز الدين المفتي	عبد الوهاب انجالي
ـــر الداخليـــة للشــــــــــــــــــــــــــــــــ	ـــر الشـــــؤون وزيـ	زيــــر وزيـــ	وزيسر الستربية و
يـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		صحـــة الاجماعي	والتعلـــــنِم ال
قاسم الريماوي	والح برقان	مد ابو قوره ص	دْرْقَانْ الْهَنداري اح
وزيـــــر	وزير الاقتصــاد		وزير الموصــــلات / مهنـــ
الاشغال العامية	السوطـــــني	ق وبريسد بالوكالسه	ووزير المواصــــلات / بـــر
	حاتم الزعبي	جاني	سعيد الله
وزيـــــر	وذيـــــر	. وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيسر دولة لشـــؤون
الاعـــــلام	الزراءة	الانشـــاء والتعمـــير	رثا ســــة الوزراء
عبد الحميد شرف	اساعيل حجازي	تصفت كمال	محمد طوقان

Chair Car 1: La